

العنوان:	أثر استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة على تنشيط سوق الأوراق المالية الليبي : دراسة ميدانية على الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	كبلان، معتز عبدالحميد علي
مؤلفين آخرين:	الشيخ، المعتز رمضان أبوبكر(معد)
المجلد/العدد:	مج19, ع4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	249 - 288
رقم MD:	753742
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المحاسبة المالية ، الإفصاح المحاسبي ، التقارير المالية ، الإستثمار المالي ، شركات المساهمة العامة ، سوق الأوراق المالية، ليبيا
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/753742

أثر استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة

على تنشيط سوق الأوراق المالية الليبي

دراسة ميدانية على الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية المالية الليبي

الدكتور

معتز عبد الحميد علي كبلان

الدكتور

المعتز رمضان أبو بكر الشبيخي

أثر استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة على تنشيط

سوق الأوراق المالية الليبي

"دراسة ميدانية على الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي"

(*) د. معتر عبد الحميد علي كبلان

(**) د. المعتر رمضان أبو بكر الشبخي

(١) مقدمة البحث:

تعتبر عملية القياس المحاسبي من أهم مرتكزات الإفصاح المحاسبي الكافي وذو الكفاءة، والذي يعتبر بدوره الهدف الأساسي من عملية إعداد التقارير المالية، حيث أن التقارير المالية والتي تمثل الناتج النهائي لعملية المحاسبة ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة اتصال بين الشركة المعدة لتلك التقارير ومستخدميها على اختلاف حاجتهم وتعارض مصالحهم بهدف توفير معلومات تساعد في عملية اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد في ظل نظرية العائد والمخاطرة.

ويمكن القول أن عملية الإفصاح المحاسبي قد تأثرت بالعديد من المتغيرات خلال العقدین الأخيرین على رأسها تكامل الأسواق المالية حول العالم، واختيار العديد من الشركات الأمريكية العملاقة والرائدة عالمياً، بعد تباطؤ كبريات مكاتب المراجعة واشهرها، بالإضافة للانعكاسات المالية للأزمة المالية العالمية "٢٠٠٨"، وهي العوامل التي جعلت مهنة المحاسبة ككل أمام تحديات حقيقية لا بد من إيجاد بدائل وحلول ناجعة لتخطيها.

ويضيف كل من (Selvi and Yilmaz , 2010) أن ظهور هذه المستجدات قد يفرض على الإدارة الإفصاح بشكل مختلف أو بشكل أكثر دقة عن بعض بنود التقارير المالية، حيث أن الإفصاح قد تطور بشكل ملحوظ كنتيجة لتلقائية

(*) محاضر بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي - ليبيا.

(**) محاضر بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي - ليبيا.

لطبيعة وخصائص المرحلة الجديدة، فأصبحت تلك الشركات مطالبة بإفصاحات تعتمد على مفاهيم واعتبارات جديدة على رأسها مفهوم القيمة العادلة "FAIR VALUE".

(٢) مشكلة الدراسة:

عادة ما تختلف خصائص وطبيعة المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية باختلاف طبيعة الأنشطة الاقتصادية الممارسة من قبل الشركات المعدة لهذه التقارير من جهة ، وكذلك باختلاف كل من المفاهيم والاعتبارات المحاسبية التي تعتمد عليها هذه الشركات عند إعداد هذه التقارير من جهة أخرى.

ويمكن القول أن فاعلية العديد من القرارات التي يتم اتخاذها في تخصيص الموارد المتاحة بين الاستخدامات المتنافسة تتحسن وتصبح أكثر رشداً لحد كبير إذا ما توفرت المعلومات الملائمة بالشكل وفي التوقيت المناسب.

وفيما يتعلق بسوق الأوراق المالية تحديداً، فإنه بالإمكان القول أن دور المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية للشركات المسجلة به يتصل بفاعلية القرارات الاستثمارية سواء على مستوى المستثمر الفرد أو المستثمر المؤسسي خلال السوق، مما يمهّد لقيام السوق بدوره الرئيسي المتمثل في التخصيص الأمثل للموارد المتاحة.

وجدير بالإشارة إلى أن المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية لهذه الشركات ما هي إلا نتاج طبيعي لمستوى عملية القياس المحاسبي للإحداث المحاسبية التي كانت طرفاً فيها، فإذا كانت عملية القياس المحاسبي تتمتع بمستوى مقبول من الجودة فستكون المعلومات المقدمة على نفس المستوى من الجودة، والعكس بالعكس.

واستطرادا بالحديث عن القياس المحاسبي فإنه يمكن القول أنه وبالرغم من الإيجابيات التي قد يحققها تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية إلا أنه ونتيجة للمنجزات الاقتصادية والمالية التي شهدتها منظمات الأعمال في العقود الثلاثة الأخيرة والتي ألفت بظلالها وبصورة سلبية على واقعية وسلامة القياس المحاسبي وفقاً لهذا المبدأ، مما أدى إلى قصور فائدة المعلومات التي

تقدمها التقارير المالية والتي لا تستطيع توفير مؤشرات مالية تعبر عن المركز المالي ونتائج الأعمال لتلك المنظمات، الأمر الذي دعم ويقوة الاتجاه إلى تطبيق أسس قياس أخرة بديلة.

وكنتيجة لما سبق فقد نادت العديد من المنظمات المهنية المهتمة بصياغة معايير المحاسبة المالية كما أسلفنا باستخدام أسلوب القيمة العادلة "Fair Value" كمدخل رئيسي للقياس، وهو ما أثار الجدل عند المفاضلة بين أسلوب القيمة العادلة وأساليب القياس البديلة الأخرى، وأن التغيرات الناتجة عن تطبيق التكلفة التاريخية جعلت تلك الهيئات تتحول إلى مفهوم القيمة العادلة الذي أصبح أساسا ومقياسا هاما للاعتراف وللقياس عند المعالجة المحاسبية للعمليات، ومن ثم الإفصاح عنها. وقد ظهر هذا التحول بشكل واضح في العديد من معايير المحاسبة الدولية "International Accounting Standards" "IAS" والتي أطلق عليها بعد ذلك معايير إعداد التقارير المالية "International Financial Reporting Standards" (Ernest & Young, 2008).

وفيما يتعلق بجودة المعلومات المفصح عنها، فإن البعض (Kieso and et ai, 2005) يضيف أن مدخل القيمة العادلة مقارنة بأساليب القياس الأخرى والتي على رأسها مدخل التكلفة التاريخية لا يعد من الأمور الحديثة، فبالرغم من تفضيل مستخدمي البيانات المالية لمبدأ التكلفة التاريخية لفترات طويلة من الزمن إلا أنهم يرون الآن أن هناك فائدة كبيرة لإظهار بنود الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة لها لا التاريخية، وذلك لتأثيرها على العديد من الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية.

ومن جهة أخرى فإن (الللحج، ٢٠٠٥) يؤكد أن ظهور أسواق الأوراق المالية في الدول النامية عموما والعربية خصوصا ومنها ليبيا وانتشار هذه الثقافة في تلك الدول يعقد عليه عديد الآمال في تحقيق كفاءة عالية في توجيه الموارد باعتبارها مراكز لاجتذاب وتجميع رؤوس الأموال من المدخرين، لتوظيفها في الأنشطة الاستثمارية المختلفة والمناسبة مما ينعكس بالإيجاب على اقتصاد الدولة ككل.

ولأهمية هذا الدور الذي يلعبه سوق الأوراق المالية لإحداث إصلاحات اقتصادية هامة فإن (محمد، ٢٠١٠) يرى أن وجوده فقط لا يكفي، بل المهم هو أن يؤدي دوره على درجة مقبولة من الكفاءة، وفي هذا الاتجاه يمكن القول أن أسواق الأوراق المالية تبدأ في الدول النامية غالباً كأسواق غير ذات كفاءة، بسبب ضالة الأموال المتداولة فيها بالقياس إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبقلة الشركات المسجلة فيها، بالإضافة إلى انخفاض معدل الدوران وضعف البنية التنظيمية والمؤسسية. ويؤكد على ذلك كل من (الفضلي والشمري، ٢٠٠٩)، حيث يران أنه من الممكن أن تتطور كفاءة هذه الأسواق مع مرور الزمن بتطور آليات التداول وزيادة مستوى الإفصاح والشفافية وإيجاد بيئة تنظيمية ولوائح مناسبة تنظم هذه الأسواق، مع عدم إغفال دخول المحافظ الأجنبية إلى هذه الأسواق الناشئة مما يزيد من تنشيطها وتطويرها، والذي يمثل عاملاً هاماً وحاسماً في تطور كفاءة هذه الأسواق.

ويمكن القول أن انتقال الشركات العامة للقطاع الخاص بطرح أسهمها خلال سوق الأوراق المالية قد يجعل من هذه الشركات والمسجلة طرف السوق تقدم إفصاحاً يتماشى ومتطلبات السوق الحر وحرية التبادل التجاري بين مختلف دول العالم، وبالتبعية ما تقتضيه معايير إعداد التقارير المالية الدولية "IFRSs"، الأمر الذي يؤثر بالإيجاب على تنشيط ومن ثم كفاءة سوق الأوراق المالية.

وتأسيساً على ما سبق فإن الأسباب سالفه الذكر تعزز شعور الباحثين بأن تبني استخدام محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي من قبل الشركات المسجلة طرف سوق الأوراق المالية اللبني من شأنه أن يؤثر تأثيراً مباشراً بالإيجاب على تنشيط السوق ومن ثم كفاءته.

(٣) الدراسات السابقة:

يتناول هذا الجزء من الدراسة الدراسات السابقة ذات العلاقة بمجال البحث، وهي التي تناولت متغير أو أكثر من المتغيرات التي تتناولها هذا الدراسة مجتمعة، والتي نستعرضها وفق الآتي:

(١,٣) دراسة العوام (١٩٩٦):

استهدفت هذه الدراسة تحليل وتقييم أسس تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المالية قصيرة الأجل وفقا لمعايير المحاسبة الأمريكية "١٠٧"، "FASB 115"، وكذلك الأسس التي يتضمنها القانون رقم "٩٥" لسنة "١٩٩٢" ولائحته التنفيذية، والخاصة بتحديد القيمة العادلة للاستثمارات المالية والإفصاح عنها في التقارير المالية المنشورة لسوق الأوراق المالية المصري وخلصت الدراسة إلى أن هناك اختلافا كبيرا بين القيمة العادلة والقيمة السوقية، وأشارت النتائج إلى أنه يجب أن تعكس القيمة العادلة قوة المركز المالي للمنشأة المصدرة للأوراق المالية وكذلك العوائد المتوقعة من الأوراق المالية، سواء في صورة عوائد موزعة أو في صورة زيادة القيمة الرأسمالية لهذه الأوراق وكذلك مجموعة العوامل التي قد تؤثر في الاستثمارات المالية قصيرة الأجل.

(٢,٣) دراسة حماد (٢٠٠٢):

تناولت الدراسة مشكلات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المصرية بالتطبيق على البنوك التجارية، واستهدفت الدراسة المقارنة أو المفاضلة بين بعض النماذج التالية كنماذج لقياس الأدوات المالية، وهي نموذج التكلفة التاريخية، ونموذج القيمة العادلة، والنموذج المختلط، بمعنى أن يتم تطبيق القيمة العادلة على مجموعة من الأدوات المالية ونموذج التكلفة التاريخية على مجموعة الأخرى.

وخلصت الدراسة إلى وجود تباين واضح بين المستجيبين بشأن مبررات التمسك بالقيمة العادلة، وذلك لعامل إمكانية استخدام تقديرات القيمة العادلة في التلاعب بالدخل.

وأوضحت الدراسة إلى ضرورة الانتقال إلى محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في البنوك المصرية ينبغي أن يتم تدريجيا على مراحل، كذلك فقد أوصت الدراسة بتطبيق النموذج المختلط لقياس الأدوات المالية في البنوك المصرية.

(٣,٣) دراسة الصياح وآخرون (٢٠٠٨):

وهدفت الدراسة للتعرف على متطلبات تطبيق سياسة الخصخصة والانتقال لإرساء مبادئ وأليات السوق الحر، وما يفرضه ذلك من اعتبارات تطالب عديد المنظمات المحاسبية الإقليمية والدولية الوفاء بها، وأثر ذلك على كفاءة سوق الأوراق المالية. وبعد استعراض البحوث لعديد التجارب على عديد الأسواق حول العالم، وإجراء دراسة مقارنة على دراسة مقارنة على سوق عمان المالي توصلت الدراسة إلى أن أحد أهم عوامل كفاءة سوق الأوراق المالية هو أن يكون السوق نشطا وغير كاسدا، ويقاس ذلك وفق الدراسة بكمية الأوراق المالية التي يتم تداولها وقيمة تلك الأوراق، وكذلك بعمليات "أوامر" للبيع والشراء للأوراق المالية، بالإضافة إلى عدد الشركات المقيدة في السوق، ورأس المال السوقي الإجمالي.

(٤,٣) دراسة محمد (٢٠٠٨):

وكان هدف هذه الدراسة هو الوقوف على مدى ملائمة تشريعات سوق الأوراق المالية المصري على جذب الاستثمار المؤسسي، مما ينعكس بالإيجاب على تنشيط السوق، وتوصلت الدراسة إلى أن نجاح السوق في جلب المزيد من هذا النوع من الاستثمار من شأنه أن يضيف إلى السوق خاصيتين إضافيتين، تعرف الأولى بعمق السوق "Market Depth" ويقصد بها وجود عدد كافي من أنواع الأوراق المالية المختلفة لشركات ناجحة ذات مراكز مالية قوية، والمتاحة في السوق لمقابلة الطلب، وفي نفس الوقت وجود تعامل مستمر من المستثمرين أو من ينوب عنهم فيما يتعلق بأوامر البيع والشراء على الأوراق المالية المقيدة بالسوق، مما يوفر إمكانية تحقيق التوازن عند حدوث أي خلل غير متوقع بين الكميات المعروضة والمطلوبة.

وتعرف الخاصية الثانية باتساع السوق "Market Breadth" ويقصد بها أن يتوافر في السوق عدد كبير من الأصول المالية، وفي نفس الوقت وجود صناع السوق "Market Makers" من شركات السمسرة والوساطة المالية القادرين

على القيام بالتداول بهامش ربح معتدل لتحقيق الاستقرار في الأسعار ، ومن ثم ضمان استمرارية تنفيذ أوامر البيع والشراء.

(٥,٣) دراسة (Al-Khadash and Abdullatif, 2009):

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على الأداء المالي للشركات وعائد السهم من الأرباح، وشملت الدراسة القوائم المالية لعينة مختارة من البنوك الأردنية لفترة "٤" سنوات وتمت المقارنة بين النتائج المنشورة باستخدام القيمة العادلة وتلك المحسوبة باستخدام التكلفة التاريخية لنفس السنوات، وقد توصلت الدراسة إلى الأداء المالي للمصارف يتأثر بشكل كبير بسبب تقويم الأدوات المالية بالقيمة العادلة، حيث كانت هناك قيمة موجبة عالية جدا لعائد السهم من الأرباح عند تطبيق القيمة العادلة مقارنة بالعائد عند حذف مكاسب أو خسائر الأدوات المالية وفقا لأساس القيمة التاريخية.

(٤) أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أنها ستبحث في أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في عملية القياس والإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية على تنشيط سوق الأوراق المالية الليبي باعتباره من الأسواق الناشئة ، والتي تحتاج إلى المزيد من الدراسة والتحليل حول آليات التنشيط وزيادة الكفاءة، بالإضافة إلى ذلك ندرة الدراسات المتعلقة بتحليل تطور كفاءة الأسواق المالية خاصة في دولة مثل ليبيا.

(٥) أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على تنشيط سوق الأوراق المالية الليبي وذلك من خلال ما يلي:

١. معرفة انعكاس تطبيق محاسبة القيمة العادلة على تنشيط السوق وزيادة كفاءته من خلال آراء معدي ومستخدمي المعلومات المالية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية.
٢. الوقوف على تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على توفير معلومات أكثر شفافية، بشكل يساعد في ترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية.
٣. التعرف على مفهوم وأهداف القيمة العادلة ، وأهم المعايير المحاسبية التي يتناولها ومشكلات تطبيقها ومبررات الدعوة إلى التحول من مبدأ التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة.

(٦) فرضيات الدراسة:

وفقا لهدف الدراسة الرئيسي والقائم على التعرف على أثر استخدام واعتماد محاسبة القيمة العادلة للقياس المحاسبي من قبل الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية على تنشيطه، وبعد استعراض وتلخيص الدراسات والأبحاث السابقة والتعرف على المتغيرات الخاصة بالدراسة فإن الدراسة تقوم على أساس إثبات صحة الفرضية الرئيسية التالية:

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي وتنشيط السوق.

وقد أشتق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي وزيادة رأس المال السوقي للسوق.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي وزيادة عدد وقيمة أوامر البيع والشراء.

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي وزيادة عمق السوق واتساعه.

(٧) منهجية الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة فقد قام الباحثان بالاعتماد على المنهج الاستقرائي في مراجعة أدبيات موضوع الدراسة، ومن ثم صياغة فرضيات الدراسة، ثم استخدام المنهج الاستنباطي الذي يقوم على اختبار الفرضيات واستخلاص النتائج . وقد تم تقسيم منهجية الدراسة إلى شقتين أساسيا:

الجانب النظري: استطلاع الأدب المحاسبي والمعايير المحاسبية المتعلقة بمتغيرات الدراسة لتكوين خلفية نظرية للموضوع.

الجانب العملي : تم خلاله استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الاعتماد في تجميع البيانات الأولية للدراسة على قائمة الاستقصاء التي تم إعدادها وتوزيعها على عينة الدراسة المختارة.

(٨) الخلفية النظرية للدراسة :

يعتبر القياس المحاسبي أحد وظائف المحاسبة الأساسية بل أحد فروضها العلمية، وذلك لأهميته في السير نحو التوافق المحاسبي ، حيث تنطوي عملية القياس المحاسبي على تحديد القيم المتعلقة بكل العناصر التي تشملها القوائم المالية، وعرض هذه القوائم المالية بمعلومات ذات مصداقية وشفافية، فعملية القياس المحاسبي تعتمد على مجموعة من المفاهيم والأركان والأساليب فقد عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية "AAA" American Accounting Association " عام ١٩٩٦" في تقرير لها القياس المحاسبي بأنها "يتمثل في قرن الأعداد بالأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناء على الملاحظات ماضية أو جارية بموجب قواعد محددة".

ويرى البعض (ابوزر، ٢٠٠٨: ٤) بأن القياس وفقا لمعايير المحاسبة الدولية هو "عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في البيانات المالية، والتي ستظهر مبوبة في الميزانية وقائمة الدخل".

لقد استخدمت التكلفة التاريخية لعدة عقود من الزمن كأساس للقياس المحاسبي، وذلك لاستنادها على فروض ومبادئ محاسبية مقبولة عموما، كما أنها تمتاز بمزايا عديدة منها سهولة التطبيق والموثوقية العالية، كما أنها لا تخلو من النقائص ذلك بأنها لا تراعي التغيرات في الأسعار، ونتيجة لذلك فقد برز من ينادي باستخدام القيمة العادلة من خلال كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية "IASB" ومجلس معايير المحاسبة المالية "FASB" (صالح، ٢٠٠٩) وذلك في محاولة تغطية التغيرات الناتجة عن تطبيق التكلفة التاريخية، خاصة في معالجة الأدوات المالية ومشتقاتها.

فبالرغم من العديد من مزايا تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية والتي منها الموثوقية والقابلية للمقارنة يرى (عبد الهادي، ٢٠٠٠) أن استخدام التكلفة التاريخية يحسن المقارنة بين القوائم المالية لنفس المنشأة خلال فترات متعددة نتيجة لإزالة الفروق التي تحدثها التغيرات في الأسعار، وبالرغم من ذلك فهناك العديد من الانتقادات الموجهة لها والتي من أهمها أن مبدأ التكلفة التاريخية لا يتماشى ومتطلبات بعض القطاعات كقطاع البنوك التي تحتاج إلى معلومات متجددة ومتوافقة مع السوق. كذلك يضيف طرح آخر بأن عملية التحليل المالي لا تكون مفيدة بشكل كبير إذا كانت الأرقام المحاسبية لا تعكس ما عليه في الواقع، خاصة بالنسبة للقطاعات المدرجة في سوق الأوراق المالية، الأمر الذي ينعكس سلبا على نشاطه وكفاءته، ومن ثم على الوضع الاقتصادي العام للبلد ككل، وذلك لما لسوق الأوراق المالية من دور كبير في إحداث إصلاحات اقتصادية هامة (محمد، ٢٠١٠). ويؤكد البعض (الفضلي والشمري، ٢٠٠٩) أن وجود سوق الأوراق المالية يجب أن يكون على درجة مقبولة من الكفاءة، حتى يؤدي ذلك الدور المنوط به، وحتى يمكن تطوير تلك الكفاءة فإنه يجب زيادة مستوى الإفصاح والشفافية والملائمة والتي يمكن أن تتحسن من خلال استخدام مدخل القيمة العادلة.

وتأسيسا على ما سبق سيتم التطرق إلى مفهوم القيمة العادلة ، وكذلك محددات أسواق الأوراق المالية النشطة كونها متغيرات الدراسة الأساسية.

(١,٨) القيمة العادلة:

تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد اتفاق من الناحية النظرية حول إيجاد مفهوم محدد للقيمة العادلة ، وذلك بسبب تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة وذلك عند استخدام التقييم ، ولتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بطريقة القياس المتبعة، عليه فإنه لتحديد مفهوم القيمة العادلة إلى حد وافي نوعا ما فإنه يجب التعرف عليه وفق ما ورد في الفكر المحاسبي، وكذلك معايير المحاسبة الدولية.

(١,١,٨) مفهوم القيمة العادلة في الفكر المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية:

إن عبارة القيمة العادلة "Fair Value" جاءت لمواجهة القصور في التكلفة التاريخية التي لم تستطيع التعبير عن المركز المالي للوحدة بشكل يمكن الوثوق فيه، كما يجدر الإشارة هنا أن المصطلح المستعمل للقيمة العادلة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية "IASB" هو أساسا القيمة السوقية العادلة "Fair market value".

لقد تعددت التعريفات الصادرة لمفهوم القيمة العادلة فقد عرفها معايير المحاسبة الدولية بأنها "المبلغ المتفق عليه بين البائع والمشتري لتبادل سلعة ما، مع اطلاع تام على السوق، دون وجود ظروف خاصة بأحد الطرفين تؤثر على عملية البيع" (حماد ٢٠٠٢: ٢٥٨).

كما عرفها "FASB" بأنها المبلغ الذي تقبله أطراف ذو معرفة ولديهم رغبة لمبادلة أصل أو تسوية التزام في عمليات لا تشمل أطراف ذات العلاقة (FASB, 2006). كما يعرفها البعض الآخر بأنها "السعر الذي يتم من خلاله انتقال ملكية من بائع راغب في البيع ومشتري راغب في الشراء" (Keye, 2000: 35). كما عرفتها العديد من معايير المحاسبة الدولية والمالية من خلال العديد من المعايير فقد عرفها المعيار المحاسبي رقم "١٠٧" الصادر عن مجلس معايير

المحاسبة الأمريكي عام ١٩٩١ والخاص بالإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية بأنها " القيمة الجارية التي يمكن على أساسها تبادل الأدوات المالية بين مختلف الأطراف " (FASB, 1991) . ويشير البعض إلى أن هذا المعيار يعتبر تحولا قويا اتجاه استخدام القيمة العادلة فهو أول معيار يظهر مصطلح القيمة العادلة ضمن عنوان المعيار. بالإضافة إلى ذلك فقد أظهر أيضا المعيار رقم "١١٥" لعام "١٩٩٣" في الملحق "A" والخاص بالأدوات المالية لفظ القيمة العادلة عوضا عن القيمة السوقية (Ernest, 2008) .

ويعتبر المعيار الأمريكي رقم "١٥٧" والخاص بقياس القيمة العادلة والصادر في سبتمبر "٢٠٠٦" وبدء سريانه في نوفمبر "٢٠٠٧" أهم معايير تعمل على تطبيق القيمة العادلة، فقد عرفها بأنها " ذلك السعر الذي يتسلمه البائع عند بيع أحد الأصول أو يدفعه عند تحويله لاحد الالتزامات في عملية منتظمة بين شركاء السوق في تاريخ القياس"، ويتضح من التعريف بأن المقصود بالقيمة العادلة هي القيمة السوقية العادلة "Fair Market Value "FMV"، فالتعريف كما يرى البعض (صالح، ٢٠٠٩) يقصد سعر الذي سيسلم نظير بيع أصل أو السعر الذي سيدفع نظير تحويل التزام وليس سعر الاستحواذ "Acquire" على الأصل أو المستلم نظير التزام.

أما بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية فقد عرفت القيمة العادلة في عدد من المعايير، مثل المعيار رقم "٣٢" الخاص بإفصاح وعرض الأدوات المالية، والمعيار رقم "٣٦" الخاص باضمحلال قيمة الأصول، وكذلك المعيار رقم "٣٩" الخاص بالأدوات المالية: الاعتراف والقياس، والمعيار رقم "٤٠" الاستثمار العقاري "Investment Property" والإفصاحات المتعلقة بها، وكذلك المعيار الدولي رقم "٤١" والخاص بقياس والإفصاح عن الأنشطة الزراع، وجميعها حددت بأن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل أو سداد الالتزام به، ويكون ذلك بين أطراف مطلعة وراغبة، وأنها تتحدد بتاريخ معين، وتبعا لتغير أحوال الأسواق من وقت إلى آخر.

ويمكن الإشارة إلى أن التعريف الوارد في معايير المحاسبة الدولية قد يختلف عن نظيرتها في معايير المحاسبة الأمريكية وبخاصة معيار رقم "١٥٧" وذلك في عدة نقاط منها (FASB, 2007):

- الاختلاف في تحديد السعر الخاص بالقيمة العادلة في المعايير الأمريكية، وهو سعر التخلي، أما الدولية لم يحدد ذلك.
- الاختلاف من حيث ضرورة وجود سوق، فالمعايير الأمريكية تنص على ضرورة وجود سوق سواء كان نشط أو غير ذلك أما المعايير الدولية فلم تشترط وجود سوق بل اشترطت وجود معرفة والرغبة في إجراء التعامل.

(٢,١,٨) مبررات التوجه إلى استخدام القيمة العادلة:

استمر تمسك العديد من المنظمات المهتمة بمهنة المحاسبة المالية بأسلوب التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي لفترات طويلة امتدت لعقود: غير أنه بعد ذلك بدأت العديد من المنظمات المهتمة بصناعة معايير المحاسبة المالية مثل "FASB"، "IASB" بالاهتمام بمدخل القيمة العادلة، والجدير بالذكر هنا أن هناك جدلا بين أنصار التكلفة التاريخية وأنصار القيمة العادلة، فأنصار التكلفة التاريخية يركزون على الموثوقية أكثر بينما أنصار القيمة العادلة يركزون على الملائمة، ولذا يرى البعض (Quagli and Avallone, 2010) أن المحاسبة على القيمة العادلة أكثر ملائمة للمستخدمين، فعبارة القيمة العادلة لها وقع جيد على آذان السامعين، ويؤكد (حنان، ٢٠٠٣) أنه وبالرغم من تلك المبررات التي يقوم على أساسها مبدأ التكلفة التاريخية واتساقه مع الفروض والمبادئ المحاسبية إلا أنه أثار الكثير من الانتقادات حول محدودية فائدة استخدام القوائم المالية الناتجة عنه، خصوصا الانتقاد بعدم الملائمة لاتخاذ القرارات ومن ذلك النقد بدأ التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة مستندا في ذلك التوجه لعدة مبررات أهم ما يلي:

- إن المحاسبة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية لا تصلح لأن تكون أساسا مناسباً للقياس المحاسبي لأنها لم تعد قادرة على إعطاء المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات والتي تتطلبها الأطراف المختلفة.

- إن تطبيق التكلفة التاريخية يؤدي إلى تشويه نتائج القياس المحاسبي بسبب تجاهل التغير في قيمة وحدة القياس المحاسبي، مما يؤدي إلى مشكلات منها اتخاذ قرارات خاطئة سواء من قبل الإدارة أو الأطراف الأخرى المستخدمة لها.
- إن القيمة العادلة تهدف إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية (السعافين، ٢٠٠٥).
- رغبة المستثمرين والمقرضين في وضع أهمية أكبر على الملائمة أكثر من الموثوقية، من أجل اتخاذ قرارات رشيدة، وهذا ما يعتقد أن توفره القيمة العادلة.
- تعتبر أداة قياس ذات كفاءة خصوصاً إذا تعلق الأمر بالنسبة لأسعار الأسهم والسندات " الأدوات المالية بشكل عام".
- مرتبطة بمفهوم الدخل الشامل الذي يعتبر أحد المقاييس الجديدة للدخل، والذي يعطي فائدة أكثر للمستخدمين القوائم المالية خصوصاً في الأسواق المالية.
- تساعد في تحسين عملية التحليل المالي، وذلك بإعطاء نسب تبين لنا الواقع الفعلي لأداء المؤسسة.
- يؤدي إلى تحسين درجة شفافية المعلومات المالية وغير المالية مقارنة بالعديد من المدخل البديلة (Power, 2010).
- تعتبر ذات أهمية بالنسبة للأسواق المالية، خاصة في الاقتصاديات التي تعاني من ارتفاع مستمر في معدلات التضخم.
- يرى البعض أن اتباع القيمة العادلة يمنع تكوين ما يعرف بالاحتياطات السرية عند تقييم البنود بالتكلفة الأمر الذي يجعل الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية غير معبرة عن أداة المنشأة ومركزها المالي (Krumwide, 2008).

(٣,١,٨) المشاكل المحيطة بالقيمة العادلة:

تتمثل المعوقات أو المشاكل التي تحيط بالقيمة العادلة بالآتي:

- لتقدير القيمة العادلة قدر كبير من الاجتهاد والحكم الشخص واتباع أسس قياس متباينة قد لا يكون له أدلة إثبات موثوقة ودقيقة.
- وفقا للمبادئ والفروض المحاسبية أن الإيرادات تتحقق من استمرار المنشأة في أعمالها وليس من تقلبات الأسعار قصيرة الأجل، التي قد تكون ناتجة من عوامل اقتصادية محلية ودولية، وتعد أيضا خروج عن المفاهيم المحاسبية التقليدية.
- إن محاسبة القيمة العادلة معقدة وذات طرق متعددة منها ما له علاقة برغبة الشركة بالاحتفاظ بالاستثمارات، ومنها ما يتعلق بموضوع القيمة العادلة.
- في حالة عدم وجود سوق نشط فإن البيانات المالية التي تقدمها القيمة العادلة أكثر تقلبا مما هو في الحقيقة.

(٢,٨) مؤشرات الأسواق النشطة كمقياس لكفاءتها:

يؤكد المهتمون بتحليل أداء الأسواق المالية أن من أهم خصائص سوق الأوراق المالية ذو الكفاءة هو أن يتصف بكونه سوقا نشطا وغير كاسدا، وكذلك أن يتصف السوق بخاصية أخرى هامة تعرف بخاصية سرعة استجابة السوق، حيث أن توفر هاتين الخاصيتين من الأهمية بمكان للوصول إلى التسعير والتقييم العادل للأوراق المالية بالسوق.

ويعرف سوق الأوراق المالية النشط بأنه السوق الذي يحوي عدد كافي ومتزايد مع مرور الزمن من كل من: عدد الأوراق المالية المتداولة وقيمة هذه الأوراق، أوامر البيع والشراء للأوراق المالية، عدد الشركات المسجلة بالسوق، بالإضافة إلى إجمالي رأس المال السوقي، هذا بالإضافة إلى تواجد عدد كبير من المستثمرين سواء الأفراد والمؤسسات أو من ينوب عنهم في عملية التداول كشركات السمسرة والوساطة المالية.

ويرى (سعد، ٢٠٠٩) أنه علاوة على المقاييس المذكورة آنفا فإنه هناك مؤشرات أخرى بالغة الأهمية، يمكن الاحتكام إليها لقياس مدى نشاط سوق الأوراق المالية، وهي:

(١) مؤشر رأس المال السوقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

ويُقاس المؤشر بقيمة رأس المال السوقي، والذي يمثل القيمة السوقية لأسهم الشركات المقيدة بالبورصة على الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس هذا المؤشر مدى مقدرة سوق الأوراق المالية على تعبئة المدخرات وتوجيهها التوجيه الأمثل إلى الشركات المقيدة بالسوق، وتشير الدراسات الاقتصادية إلى أن ارتفاع هذا المؤشر دليل على اتساع حجم السوق وكفاءة توجيه الموارد الاقتصادية خلاله، مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي للدولة ككل.

(٢) مؤشر عدد الشركات المسجلة:

حيث يؤدي ارتفاع الشركات المسجلة في البورصة إلى زيادة اتساع حجم السوق وارتفاع حجم الاستثمارات، مما يؤدي إلى آثار إيجابية على الاقتصاد القومي، والذي يرتبط كذلك بارتفاع رأس المال الشركة وحجم تداولها لتنشط كفاءة الاستثمار، من حيث الحجم والاتجاه.

أما فيما يتعلق بسوق الأوراق المالية سريع الاستجابة، فيوضح كل من (Attig and et al, 2006) أن هذه الخاصية تعني سرعة السوق في معالجة أي خلل غير متوقع بين أوامر الشراء والبيع للأوراق المالية محل التداول في السوق، وبما يترتب عليه من تحقيق توازن السوق، بحيث لا يسمح لفرد أو فئة دون غيرها من تحقيق أرباح كبيرة أو تفادي خسائر كبيرة، وذلك بسبب حصولهم على معلومات جوهرية قبل غيرهم، وهذا ما يعرف بظاهرة عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية والتي تنجم بسبب ما يعرف بالإفصاح الانتقائي "Selective Disclosure" من قبل الشركة التي تعد التقارير المالية لصالح فئة دون غيرها، أو حصول أطراف داخلية بالشركة على معلومات هامة وجوهرية، وفي ظل غياب خاصية سرعة استجابة السوق سوف يضر ضررا بالغا بكفاءة السوق، وذلك مرده إلى أن استحواذ فئة على معلومات

هامة بشأن الاستثمارات المتاحة بين أيديهم أو المتوقعة قبل باقي الفئات سيجعلهم يقومون بعمليات مضاربة على الأسعار المعلنة في السوق، والتي باتت غير عادلة وغير حقيقية بسبب تسرب تلك المعلومات الهامة، وبالتالي تحقيقهم أرباحاً أو تفاديتهم خسائر على حساب الآخرين بصورة غير عادلة.

ومن خلال استقراء الدراسات المهمة بكفاءة سوق الأوراق المالية أمكن القول بأنه حتى يكون السوق سريع الاستجابة فإنه يعتمد على مقومين أساسيين هما:

• عمق السوق: Market Depth

يقصد بعمق السوق وجود عدد كافٍ من الأصول المالية المتاحة في السوق والتي تمثل شركات تتصف بمراكز مالية قوية لمقابلة الطلب عليها، وفي نفس الوقت وجود تعامل نشط واستمرارية تدفق أوامر البيع والشراء على الأوراق المالية المقيدة بالسوق، بما يوفر إمكانية تحقيق التوازن عند حدوث أي خلل غير متوقع بين الكميات المعروضة والمطلوبة.

وجدير بالذكر في هذا الصدد الإشارة إلى دراسة كل من (Eldor and et al, 2006) والتي حثت على أهمية توفر شبكة حديثة وذات كفاءة من مختلف أنواع الاتصالات الإلكترونية بين المتعاملين داخل السوق عند إتمام التعاملات، لتحقيق سمة الاستمرارية في تنفيذ أوامر البيع والشراء.

• اتساع السوق: Market Breadth

يتسم السوق بسرعة الاستجابة ليس فقط عندما يتوافر فيه عدد كبير من أنواع الأصول المالية، بل في نفس الوقت وجود صناعات السوق القادرين على القيام بالتداول بهامش ربح معقول لتحقيق الاستقرار في الأسعار ومن ثم ضمان استمرارية طلبات أوامر البيع والشراء.

ويوضح (الصياح وآخرون، ٢٠٠٨) أن الفرق بين السوق العميق والسوق المتسع هو أنه في السوق العميق تكون أوامر البيع والشراء مستمرة ، بينما في السوق المتسع تكون الأوامر فيه ليست فقط مستمرة ولكن أيضا بقيم كبيرة.

وكما تناولنا بالذكر أن هناك مقاييس للحكم على السوق النشط فكذلك هو الحال للحكم على سرعة استجابة السوق، حيث يقدم (النشقي، ٢٠٠٨) المؤشرين التاليين لقياس سرعة السوق ،وهما:

(١) مؤشر قيمة التداول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

ويتم قياس هذا المؤشر عن طريق قسمة التداول السنوي على الناتج المحلي الإجمالي، ويستخدم هذا المؤشر لقياس القدرة على بيع وشراء "تداول" الأوراق المالية بسهولة، ومدى إقبال المستثمرين على تداولها.

(٢) مؤشر قيمة التداول كنسبة من رأس المال السوقي:

ويتم قياس هذا المؤشر عن طريق قسمة قيمة التداول السنوي على رأس المال السوقي، أو بمعنى آخر فإن هذا المؤشر يدل على حجم التداول السنوي بالنسبة إلى القيمة السوقية لأسهم الشركات المقيدة بالسوق، أو ما يعرف بحجم السوق أو رأس ماله السوقي، وبذلك فهو يعطي قياس يمثل مقدار تداول الأوراق المالية فعلا من خلاله الأوراق المالية المتاحة بالسوق خلال العام.

واستنتاجا من العرض السابق، نلاحظ أن هناك تكاملا واضحا بين سوق الأوراق المالية النشط والسوق سريع الاستجابة، حيث أن فرضية السوق سريع الاستجابة تقوم على أساس وجود عدد كبير من صناعات السوق القادرين على القيام بالتداول بشكل مستمر، وهو الأمر الذي لا يتأتى إلا في ظل وجود عدد كبير من الشركات المسجلة بالسوق والتي تطرح أوراقها المالية بكثافة ، وهو ما تقوم عليه فرضية السوق النشط.

(٩) الدراسة الميدانية:

تستهدف الدراسة الميدانية اختبار فرضيات الدراسة وتحديد مدى قبول الفرضيات من عدمه وذلك من خلال استقصاء آراء عينة مختارة من مجموعات متمثلة في مجموعة الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي بصفتها من تعد التقارير المالية، ومسؤولي الاستثمار في شركات السمسرة والوساطة المالية بصفتهم مستخدمي المعلومات المفصح عنها "كوهم وكلاء عن المستثمرين"، ومجموعة المحللين الماليين ومراجعي الحسابات والاكاديميين وقد قام الباحثان باستخدام مقياس ليكرت (Likert Scale) والذي يتكون من:

المستوى	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بالمرة
الوزن	٥	٤	٣	٢	١

(١,٩) مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من ثلاثة مجموعات رئيسية وهي كالتالي:

المجموعة الأولى: الشركات المسجلة في السوق.

المجموعة الثانية: مسؤولو الاستثمار في شركات السمسرة والوساطة المالية.

المجموعة الثالثة: الاكاديميون والمحللون الماليين ومراجعو الحسابات المقيدون في سجلات السوق.

أما فيما يتعلق بعينة الدراسة فقد قام الباحثان باختبار عينة من كل مجموعة بينها كالتالي:

- المجموعة الأولى: الشركات المسجلة طرف سوق الأوراق المالية الليبي في جدول السوق الرئيسي، والمتمثلة للمؤشر الرئيسي للسوق، والبالغ عددها أربعة عشر شركة، بالإضافة إلى ثلاث شركات مدرجة في جدول السوق الفرعي، والتي هي مرشحة قبل غيرها وفق لجنة مراقبة السوق للانضمام للشركات المتمثلة للمؤشر الرئيسي للسوق في الفترة القريبة القادمة، وبالتالي سيبلغ عدد الشركات المسجلة في السوق في عينة الدراسة سبع عشر شركة، في حين أن

المستهدفين بالتعليق على استمارة الاستقصاء خلال كل شركة هم رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وكذلك مدير إدارة شؤون الأسهم.

• المجموعة الثانية: وهي مجموعة شركات السمسرة والوساطة المالية، والمستهدفين بالتعليق على استمارة الاستقصاء خلال هذه المجموعة هم المدير العام، والمدير التنفيذي، والمنفذ، وقد تناول الباحثان جميع شركات السمسرة والبالغ عددها "١٠" شركات وفقا لبيانات السوق.

• المجموعة الثالثة: وهم الأكاديميون والمحللون الماليون ومراجعو الحسابات المقيدون في جداول سوق الأوراق المالية الليبي، وقد اختار الباحثان مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بقسم التمويل بكلية الاقتصاد / جامعة بنغازي، والمحللون الماليون المقيدون بالسوق وفقا للتقرير الصادر عن لجنة إدارة السوق والبالغ عددهم "١٧" محلا وقد تم اختيار عينة منهم جميعا.

ويوضح الجدول التالي بيانا بعدد الاستثمارات المرسله لمفردات العينة والمستلمة منهم، والاستثمارات التي أجري عليها التحليل الإحصائي.

جدول رقم (١) استثمارات الاستقصاء الموزعة والمستلمة والتي أجري عليها التحليل الإحصائي

النسبة	عدد الاستثمارات الصالحة للتحليل	عدد الاستثمارات غير الصالحة للتحليل	عدد الاستثمارات المرتدة	عدد الاستثمارات غير المرتدة	عدد الاستثمارات الموزعة	بيان الاستثمارات مجموعات مجتمع الدراسة
٧٦%	٦٥	٥	٧٠	١٥	٨٥	الشركات المسجلة في السوق
٤٥%	٩	١	١٠	١٠	٢٠	شركات السمسرة والوساطة المالية
٦٤%	١٦	٤	٢٠	٥	٢٥	الأكاديميون والمحللون الماليون ومراجعو الحسابات
٦٤%	٩٠	١٠	١٠٠	٣٠	١٣٠	الإجمالي

ويتضح من الجدول رقم "١" أن نسبة الاستثمارات الصالحة للتحليل الإحصائي إلى الاستثمارات الموزعة حوالي "٦٤%" بعدد "٩٠" استمارة، ويرى الباحثان أنه عدد كافٍ لإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة، فقد تم الاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية "SPSS Statistical Package for Social Sciences" وقد قام الباحثان باستخدام معامل ألفا كرونباخ "Cronbach's Alpha" لقياس مدى ثبات عبارات المقياس حيث كان معدل معامل المقياس بالكامل حوالي "٩٢,٦" وهو معدل جيد جداً، ويدل على ثبات العبارات المستخدمة في المقياس. ولقد قام الباحثان بإعداد استمارة الاستقصاء بحيث تم تقسيمها إلى ثلاثة أقسام، يتناول كل قسم مجموعة من العبارات التي تغطي كافة البيانات المختلفة للفرضية المراد اختبار مدى صحتها، حيث غطت العبارات من العبارة رقم "١" حتى العبارة رقم "٥" العبارات الخاصة بالقسم الأول، والخاص باختبار الفرضية الفرعية الأولى، بينما العبارات من العبارة رقم "٦" إلى رقم "١٠" العبارات بالقسم الثاني فقد اختصت باختبار الفرضية الفرعية الثانية، أما العبارات من رقم "١١" إلى رقم "١٥" بالقسم الثالث فقد اختصت باختبار الفرضية الفرعية الثالثة. كما تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والمتمثلة في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، كذلك تم استخدام اختبار كروسكال واليس "Kruskal Wallis Test" واختبار مربع كاي "Chi-square test" والذي يعد بديلاً لتحليل التباين أحادي الاتجاه.

(٢,٩) اختبار الفرضيات:

لاختبار مدى قبول أو رفض الفرضيات فقد تم تحليل الإجابات التي تقدم بها أفراد العينة وكانت النتائج كالتالي:
الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي وزيادة رأس المال السوقي للسوق.

جدول رقم (٢)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الفرضية الفرعية الأولى

الرقم	العبرة	الشركات المسجلة بالسوق		شركات السمسرة والوساطة المالية		الاكاديميون والمحللون الماليون والمراجعون	
		وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري
١	يقدم دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية وملحقاته شرحا وافيا لمتطلبات تطبيق مدخل القيمة العادلة.	٤,١٢	١,٠٢٢	٣,٠٦	١,٠٧٦	٤,٠١	٠,٨٨٥
٢	إن إيجابيات استخدام محاسبة القيمة العادلة تفوق سلبياتها.	٤,٠٢	١,٦٨	٣,٠	١,٥٦٠	٣,٨	٠,٨١٣
٣	يتواجد لدى الشركات المسجلة سوق الأوراق المالية كوادر مؤهلة وقادرة على فهم متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة.	٣,٨	٠,٨٩٧	٣,٥	٠,٧٥٦	٢,٩٠	٠,٨١٥
٤	يتوفر بالسوق خبراء ومثمنين يمكن الاستعانة بهم لتحديد قيم بعض الأصول والالتزامات التي يصعب إيجاد قيمة عادلة لها.	٣,٩٢	١,٠١٤	٢,٦٨	١,٦٧٢	٢,٩	١,٦٥٣
٥	إن اعتماد محاسبة القيمة العادلة يساعد في تقديم تقارير مالية تتصف بالاعتمادية وصدق التعبير والقابلية للمقارنة.	٣,٩٥	٠,٩٠٣	٣,٠٦	٠,٩٣٠	٣,٦	١,٤٠

أما فيما يتعلق بنتائج اختبار (One sample T-test) فهي كالآتي:

جدول رقم (٣)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى باستخدام اختبار (t) لعينة واحدة

النتيجة	المتوسط العام	مستوى المعنوية	قيمة t الجدولة	قيمة t المحسوبة
قبول	٣,١١٥٧	٠,٠٣٤	٢,٠١٦٧	٢,١٥٠

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة "t" المحسوبة أكبر من "t" الجدولية، كذلك مستوى الدلالة المعنوية المحسوبة أقل

من مستوى الدلالة المعنوية المحدد والبالغ $\alpha = 0.05$ مما يعني رفض فرضية العدم "الصفريية" وقبول الفرضية البديلة،

والقائمة على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام محاسبة القيمة العادلة وزيادة رأس المال السوقي للسوق، وهذا

ما أكدته قيمة اختبار Chi-squar والتي أظهرت قيمة دلالة معنوية A symp sig. "٠,٠٣٢" وهي أقل من "٠,٠٥"

المستوى المحدد، كما أن المتوسط العام قد بلغ "٣,١١٥٧"، وهو يدل على أن هناك مؤشرات إيجابية تتعلق بتأثير

استخدام القيمة العادلة على زيادة عدد الاستثمارات داخل السوق.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المسجلة

بسوق الأوراق المالية الليبي وزيادة عدد وقيمة أوامر البيع والشراء.

جدول رقم (٤)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الفرضية الفرعية الثانية

الرقم	العبرة	الشركات المسجلة بالسوق		شركات السمسرة والوساطة المالية		الاكاديميون والمحللون الماليون والمراجعون	
		وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري
٦	إن تبني الشركات المسجلة بالسوق مدخل القيمة العادلة كان له دور واضح في زيادة عدد المستثمرين أفراداً أو مؤسسات.	٤,١٥	٠,٨٦٩	٤,٠٨	٠,٧٧٤	٣,٧٧	١,٠٠٤
٧	الاعتماد على مدخل القيمة مثل حافزا قويا لدخول الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في السوق الليبي.	٣,١٠	٠,٩٠٥	٢,٨٩	٠,٩٠٩	٣,٥٠	٠,٩٠٥
٨	تتوقع مستقبلا قيام العديد من الشركات الأجنبية بطرح أوراقها المالية خلال السوق الليبي بعد انتشار وتوالي تطبيق مدخل القيمة العادلة.	٣,٤٨	٠,٨٤٧	٣,٧٩	٠,٨٠٥	٣,١٩	٠,٧٧٩
٩	مثل الاعتماد على مدخل المحاسبة على أساس القيمة العادلة بالتبعية لما اسلفنا عاملا حاسما في زيادة وتطور مؤشرات سرعة استجابة السوق، مثل نسبة قيمة التداول إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي ورأس المال السوقي.	٤,٤٩	٠,٦٤٣	٣,٦٦	٠,٨٠٣	٢,٩٩	٠,٩٨١
١٠	إن استخدام محاسبة القيمة العادلة له تأثير إيجابي على مستخدمي المعلومات في ترشيدهم في اتخاذ قراراتهم مما يزيد من ثقة المتعاملين في السوق.	٣,٨٥	١,٠٨٩	٣,٠٥	٠,٨٥٣	٣,٢١	٠,٨٧٥

أما فيما يتعلق بنتائج اختبار (One sample T-test) فهي كالتالي:

جدول رقم (٤)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية باستخدام اختبار (t) لعينة واحدة

النتيجة	المتوسط العام	مستوى المعنوية	قيمة t الجدولة	قيمة t المحسوبة
قبول	٣,٨٦٨١	٠,٠٠١	٢,٠١٦٧	١٠,٤٩٤

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة "t" المحسوبة أكبر من قيمة "t" الجدولية حيث بلغت "١٠,٤٩٤"، كذلك فإن مستوى الدلالة المعنوية المحسوب قد ظهر "٠,٠٠١" وهو أقل من مستوى الدلالة المعنوية المحدد "٠,٠٥" α وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية (العدم) وقبول الفرضية البديلة، القائمة على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي وزيادة عدد وقيمة أوامر البيع والشراء داخل السوق، كذلك يتضح من خلال نتائج الاختبارات الإحصائية الأخرى كاختبار "كا ٢" أن القيمة المحسوبة له أكبر من القيمة الجدولية، ومستوى الدلالة المعنوية المحسوب قد بلغ "٠,٠٤٧٠" وهو أقل من مستوى الدلالة المحدد "٠,٠٥" α بالإضافة إلى أن المتوسط العام يبلغ "٣,٨٦٨١"، وهو يعتبر مؤشر إيجابي على أن استخدام محاسبة القيمة العادلة يمكن أن يؤدي إلى زيادة عدد وقيمة أوامر البيع والشراء، مما يؤدي إلى تنشيط السوق بشكل عام.

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي وزيادة عمق السوق واتساعه. يوضح الجدول رقم "٥" الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة البحث حول الفرضية الفرعية الثالثة.

جدول رقم (٥)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الفرضية الفرعية الثالثة

الرقم	العبرة	الشركات المسجلة بالسوق		شركات السمسرة والوساطة المالية		الاكاديميون والمحللون الماليون والمراجعون	
		وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري
١١	إن اعتماد محاسبة القيمة العادلة بوضعها الحالي في السوق الليبي من شأنه أن يساعد في القياس العادل ومن ثم الإفصاح عن المشتقات المالية حال اعتمادها.	٤,٢٢	٠,٦٧٥	٣,٩٦	٠,٨٦٤	٣,٦٨	٠,٦٧٥
١٢	اعتماد فكر المحاسبة على أساس القيمة العادلة عوضا على أساس التكلفة التاريخية ساعد بوضوح في حل الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعديد من الأسواق العالمية.	٣,٨٠	٠,٨٤٧	٣,٦٨	٠,٩٢٠	٣,٩٦	٠,٧١٤
١٣	إن تبني المحاسبة على أساس القيمة العادلة من شأنه أن يجعل السوق الليبي أكثر تكاملا مع أسواق ذات كفاءة مالية على غرار ما حدث في اتفاقية بورصة إسطنبول، وهو ما ينعكس بالإيجاب على تنشيطه.	٣,٦٢	٠,٦٥١	٣,٢٣	٠,٧١١	٤,٠١	٠,٨٧٣
١٤	إن زيادة عدد المستثمرين سواء المحللين أو الأجانب، الأفراد والمؤسسات له أثر إيجابي مباشر على زيادة عدد شركات السمسرة والوساطة المالية.	٣,٩٧	٠,٨٧٢	٣,٨٦	١,٠٩٦	٣,٢٣	٠,٨٢٦

الأكاديميون والمحللون الماليون والمراجعون	شركات السمسرة والوساطة المالية		الشركات المسجلة بالسوق		العبارة	الرقم
	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري		
٠,٧١٠	٣,٤١	٠,٩٣٤	٢,٤٨	٠,٨٨٣	٣,٧٨	١٥

أما فيما يتعلق بنتائج اختبار (One sample T-test) فيها كالتالي:

جدول رقم (٦)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية باستخدام اختبار (t) لعينة واحدة

النتيجة	المتوسط العام	مستوى المعنوية	قيمة t الجدولة	قيمة t المحسوبة
قبول	٣,٠٨٦	٠,٠٠١	٢,٠١٦٧	١٠,٢٣٢

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيمة "t" المحسوبة والبالغة "١٠,٢٣٢" وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية البالغة "٢,٠١٦٧" وكذلك مستوى الدلالة المعنوية المحسوب قد ظهر "٠,٠٠١" وهو أقل من مستوى الدلالة المعنوية المحدد "٠,٠٥" $\alpha =$ ، وبذلك يتضح رفض الفرضية الصفرية (العدم)، وقبول الفرضية البديلة، والقائمة على وجود علاقة بين استخدام محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي وزيادة عمق السوق واتساعه، كذلك فإن المتوسط العام والبالغ "٣,٠٨٦" يعتبر مقبولاً، وهو ما يعطي مؤشراً إيجابياً حول دور استخدام محاسبة القيمة العادلة في إمكانية اتساع السوق وزيادة عمقه، وكذلك فإن التحليل الإحصائي لاختبار مربع "كا" ٢ قد أكد نفس

النتيجة، حيث بلغت قيمته الجدولية أقل من المحسوبة، ومستوى الدلالة المعنوية المحسوب قد بلغ "٠,٠٢٣" وهو أقل من مستوى الدلالة المعنوية المحدد والبالغ "0.05" α كما أظهرتها نتائج التحليل الإحصائي.

وتأسيساً على نتائج التحليلات الإحصائية السابقة والتي أوضحت قبول الفرضيات الفرعية الثلاثة للدراسة يمكن الإقرار بنتيجة مؤداها قبول الفرضية الرئيسية للدراسة والقائمة على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي وتنشيط السوق.

كما قام الباحثان باستخدام اختبار كروسيكال وليس كما سبق الإشارة، حيث أن هذا الاختبار يستخدم عندما يتم تقسيم عينة البحث إلى أكثر من قسم أو مجموعة، وعندما يراد التعرف ما إذا كان هناك اختلاف في آراء هذه المجموعات تجاه متغيرات الدراسة، وبالتطبيق على الدراسة الحالية فإن استخدام اختبار كروسيكال وليس يكون بهدف التعرف على ما إذا كان هناك اختلاف في آراء مجموعات العينة الثلاثة سابقة الذكر حول أهمية محاور أو أقسام الدراسة المراد اختبارها "المتغيرات التابعة الثلاثة"، وهي :

المحور "المتغير الأول": رأس المال السوقي للسوق.

المحور "المتغير الثاني": وزيادة عدد وقيمة أوامر البيع والشراء.

المحور "المتغير الثالث": زيادة عمق السوق واتساعه.

ولغرض اتخاذ القرار بشأن وجود اختلاف بين آراء مجموعات عينة البحث تجاه أهمية كل محور من محاور الدراسة تتم المقارنة بين مستوى الدلالة المعنوية المحسوب بمستوى الدلالة المعنوية المحدد والبالغ "0.05" α حيث كانت نتائج الاختبار للمحاور الثلاثة كالتالي:

جدول رقم (٧)

نتائج اختبار كروسيكال واليس لمحاور الدراسة

المحور	قيمة اختبار كروسيكال واليس	درجات حرية	مستوى الدلالة المعنوية	نتيجة الاختبار
الأول	٢٠,٥١	٢	٠,٠٠٠١	وجود اختلاف
الثاني	٧,٥٠٣	٢	٠,٠٥٧	وجود اختلاف
الثالث	١٠,٠٠٦	٢	٠,٠١٩	وجود اختلاف

أما فيما يتعلق بترتيب آراء مجموعات العينة تجاه أهمية محاور الدراسة فكانت كالتالي:

جدول رقم (٨)

ترتيب آراء مجموعات العينة تجاه أهمية محاور الدراسة وفقا لمتوسطاتها الرتبوية

الاكاديميون والمحللون الماليون والمراجعون العدد "١٦"		شركات السمسرة والوساطة المالية العدد "٩"		الشركات المسجلة في السوق العدد "٦٥"		المجموعة المحور
الترتيب	المتوسط الرتبي	الترتيب	المتوسط الرتبي	الترتيب	المتوسط الرتبي	
٢	٢٥,٠٨	٣	٤٠,٠١	١	٦٠,٦٧	المحور "المتغير الأول"
٣	٣٩,٩٩	٢	٥٥,٨١	٢	٥٤,٧٠	المحور "المتغير الثاني"
١	٧٢,٠٠	١	٥٧,٤٠	٣	٥٥,٩٨	المحور "المتغير الثالث"

يتضح من خلال الجدول السابق ووفق نتائج اختبار كروسيكال واليس أن هناك اختلاف بين آراء مجموعات عينة البحث

حول أهمية محاور الدراسة، وهو يظهر أهمية كل منها وفق وجهة نظر كل مجموعة.

(١٠) نتائج الدراسة:

من خلال ما سبق عرضه وبإجراء التحليل الإحصائي خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. يؤثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة بشكل إيجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية

للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي، الأمر الذي يؤدي إلى تنشيط السوق.

٢. إن إيجابيات استخدام القيمة العادلة تفوق سلبياتها بشكل عام.

٣. يساعد استخدام محاسبة القيمة العادلة في القياس المحاسبي مستخدمي المعلومات المالية على اتخاذ قرارات بشكل

أفضل.

٤. إن استخدام محاسبة القيمة العادلة يتطلب توافر القوانين والتشريعات التي تساهم في ضبط أخلاقيات إدارة الشركات

المطبقة لها، كذلك تتطلب توافر الكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع القيمة العادلة.

٥. اتضح للباحثين من خلال إجراء المقابلات عند توزيع استمارات الاستقصاء أن هناك اقتناع لدى فئة الأكاديميين

والمحليين الماليين والمراجعين بأن استخدام محاسبة القيمة العادلة لم يكن السبب في نشوء الأزمة المالية العالمية، وإنما

كانت إحدى الأدوات التي أظهرت وكشفت العيوب وسوء الإدارة وخصوصا الإدارة الائتمانية.

(١١) التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإن الباحثين يقدمان التوصيات التالية:

١. العمل على زيادة التدريب والوعي لمعدّي التقارير المالية ومراجعيها في الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي بأهمية وطرق احتساب القيمة العادلة والمعايير التي تحكمها ، وذلك من خلال رفع مستوى التنسيق والتفاعل بين الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبي وتلك الشركات المسجلة في السوق من خلال إقامة ورش العمل والندوات العلمية.
٢. في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من آثار إيجابية لاستخدام القيمة العادلة في تنشيط سوق الأوراق المالية الليبي فإن الباحثين يوصيان بتشكيل لجنة لدراسة معايير المحاسبة الدولية التي تعني بالقيمة العادلة، واستخلاص الملائم منها للبيئة الليبية وظروفها الاقتصادية.
٣. توفير قواعد استرشادية واضحة لقياس القيمة العادلة، لما للموثوقية من مشاكل فيما يتعلق بتطبيق القيمة العادلة.
٤. زيادة البحوث والدراسات فيما يتعلق بالقيمة العادلة بالبيئة الليبية وآثار تطبيقها على القطاعات المختلفة.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:

- (١) إبراهيم، محمد زيدان (٢٠٠٢)، مدى أهمية الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة للأوراق المالية لأغراض تشجيع الاستثمارات في سوق الأوراق المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس العدد الرابع.
- (٢) ابوزر، عفاف اسحق (٢٠٠٨)، المحاور الرئيسية للقياس المحاسبي للأصول باستخدام مفهوم القيمة العادلة في إطار معايير المحاسبة الدولية، جامعة البتراء، الأردن.
- (٣) السعافين، هيثم (٢٠٠٥)، القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية، المؤتمر العلمي المهني السادس تحت شعار: المحاسبة في خدمة المجتمع، عمان - الأردن، ١٢-١٥ أبريل.
- (٤) الصباح، عبد الستار مصطفى؛ عزت، محمد؛ عبد المجيد، أكثم (٢٠٠٨) اختبار أثر أنشطة الخصخصة على كفاءة الأسواق المالية: دراسة تحليلية على سوق عمان المالي، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة جامعة سوهاج، العدد الثاني، ديسمبر.
- (٥) العوام، عاطف محمد (١٩٩٦)، المحاسبة عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية قصيرة الأجل في إطار المعايير المحاسبية وقانون سوق المال المصري، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، ملحق العدد الثاني.

- (٦) الفضلى، منصور؛ الشمري، تركي (٢٠٠٩) التطور الزمني للكفاءة المعلوماتية مع التطبيق على سوق الأوراق المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الثاني، أبريل.
- (٧) اللحلح، أحمد أحمد (٢٠٠٥)، مؤشرات أداء قطاع الأعمال العام للغزل والنسيج في ظل التوجه للخصخصة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الأول.
- (٨) النشقي، مصطفى (٢٠٠٨)، تقييم كفاءة البورصة في مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، العدد الأول.
- (٩) حماد، طارق عبد العال (٢٠٠٢)، مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في البيئة المصرية بالتطبيق على البنوك، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، فرع بني سويف، العدد الأول.
- (١٠) حماد، طارق عبد العال (٢٠٠٢)، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية القياس والتقييم المحاسبي، الدار الجامعية، مصر.
- (١١) حنان، رضون حلوة (٢٠٠٣)، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، عمان دار وائل للنشر.
- (١٢) خطاب، جمال سعد (٢٠٠٧)، تأثير قياس القيمة العادلة للأصول المستحوذ عليها والالتزامات المحتملة عن نشاط توريق الديون على المعلومات المحاسبية المرتبطة بالمخاطر الائتمانية - دراسة ميدانية، مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، العدد الثالث والرابع.

- (١٣) سعد، فيفيان بشري (٢٠٠٩)، " تحليل لأهم المتغيرات المحددة لكفاءة سوق الأوراق المالية المصري في ضوء النماذج الاقتصادية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الرابع، أكتوبر.
- (١٤) صالح، رضا إبراهيم (٢٠٠٩)، أثر توجيه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد السادس والأربعون.
- (١٥) عبد الهادي، إبراهيم عبد الحفيظ (٢٠٠٠)، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على مشكلة تغير الأسعار في ظل التضخم، جامعة بني سويف، مصر، بدون ناشر.
- (١٦) محمد، فراج محييم (٢٠٠٨)، دراسة مدى ملائمة الشكل الحالي للاستثمار المؤسسي لطبيعة سوق الأوراق المالية المصري، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الواحد والسبعون، الجزء الأول.
- (١٧) محمد، رضا محمد (٢٠١٠)، دور الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في التنمية الاقتصادية في الأسواق الناشئة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الأول.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Al-Khadash, M; Abdullatif, T (2009),"Consequences of fair value accounting for financial instruments in developing countries: The Case of Banking Sector in Jordan, www.google.com, 10/9.
2. Attig, N; Fong, W; Gadhoun, Y; Lan, L (2006), "Effects of large shareholding on information asymmetry and stock liquidity", Journal of banking and finance, vol 30, Iss.

3. Eldor, R; Hauser, S; Pilo, B; Shurki, I (2006), "The contribution of market markers to liquidity and efficiency of options trading in electronic markets", Journal of banking and finance, Iss 30.
4. Ernest, Y (2008), Accounting for the credit crisis, part 2, July, <http://www.ey.com>, 23/7/2015.
5. Financial Accounting Standards board "FASB" (1991), Statement of financial accounting standards (SFAS) No 107: Disclosure about fair value of financial instrument, Available . online at: <http://www.fasb.org/jsp/FASB>,12/8/2015.
6. Financial Accounting Standards board "FASB" (2006), "Statement of financial accounting standards (SFAS) No 157: fair value measurements", Available online at: <http://www.fasb/Org>, 21/7/2015.
7. Financial Accounting Standards board "FASB" (2007), Statement of financial accounting standards (SFAS) No 159: fair value option for financial 'assets and financial liabilities, Available online at <http://www.fasb.org>, 13/9/2015.
8. Kaye, T (2000), Fair Market Value of stock, a publication of Fair mark Press inc.
9. Kieso. D; Weygandt, J; Warfield, T (2005), Intermediate Accounting, 12th ed, Wiley &Sone, ins
10. Krumwide, T (2008), Why historical cost accounting sense, strategic finance. Aug.
11. Power, M (2010), Fair value Accounting Financial Economics and the transformation of reliability, Accounting and Business, Vol 40, No 3.
12. Quagli, A; Avallone. F (2010), Fair value or cost model? Drivers of choice for IAS40 in the real estate industry, European Accounting Review, Vol 19 No 3.
13. Selvi, Y; Yilmaz F (2010), The Importance of Financial Reporting During Privatization: Turkish Case, Annales Universtatis Apulensis, Economic Series, Vol 12, Iss 2.

استمارة استقصاء

السيد المحترم

تحية طيبة وبعد ...

يمكن القول إنه ووفق دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية وملحقاته الصادر من هيئة سوق المال الليبي عام "٢٠٠٨" باسم الدليل الاسترشادي المتكامل لتطبيق معايير المحاسبة الدولية، والذي طالب بتطبيق محاسبة القيمة العادلة، فإنه سيتم طرح وتوجيه عبارات استمارة الاستقصاء على حضرتكم بناء على تطبيق العديد من الشركات المسجلة بالسوق لمحاسبة القيمة العادلة في القياس المحاسبي. إن تعاونكم في التعليق على عبارات هذه الاستمارة سيكون له بالغ الأثر في إنجاز هذه الدراسة، مع العلم بأن إجاباتكم ستعامل بسرية تامة وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

القسم الأول:

العلاقة بين استخدام محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي وزيادة رأس المال السوقي للسوق.

م	العبارة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بالمرّة
١	يقدم دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية وملحقاته شرحا وافيا لمتطلبات تطبيق مدخل القيمة العادلة.					
٢	إن إيجابيات استخدام محاسبة القيمة العادلة تفوق سلبياتها.					
٣	يتواجد لدى الشركات المسجلة سوق الأوراق المالية كوادرات مؤهلة وقادرة على فهم متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة.					
٤	يتوفر بالسوق خبراء ومثمنين يمكن الاستعانة بهم لتحديد قيم بعض الأصول والالتزامات التي يصعب إيجاد قيمة عادلة لها.					
٥	إن اعتماد محاسبة القيمة العادلة يساعد في تقديم تقارير مالية تتصف بالاعتمادية وصدق التعبير والقابلية للمقارنة.					

القسم الثاني:

العلاقة بين استخدام محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي وزيادة عدد وقيمة أوامر البيع والشراء.

م	العبرة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بالمرّة
٦	إن تبني الشركات المسجلة بالسوق مدخل القيمة العادلة كان له دور واضح في زيادة عدد المستثمرين أفرادا أو مؤسسات.					
٧	الاعتماد على مدخل القيمة مثل حافزا قويا لدخول الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في السوق الليبي.					
٨	تتوقع مستقبلا قيام العديد من الشركات الأجنبية بطرح أوراقها المالية خلال السوق الليبي بعد انتشار وتوالي تطبيق مدخل القيمة العادلة.					
٩	مثل الاعتماد على مدخل المحاسبة على أساس القيمة العادلة بالتبعية لما أسلفنا عاملا حاسما في زيادة وتطور مؤشرات سرعة استجابة السوق، مثل نسبة قيمة التداول إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي ورأس المال السوقي.					
١٠	إن استخدام محاسبة القيمة العادلة له تأثير إيجابي على مستخدمي المعلومات في ترشيدهم في اتخاذ قراراتهم مما يزيد من ثقة المتعاملين في السوق.					

القسم الثالث:

العلاقة بين استخدام محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي وزيادة عمق السوق واتساعه.

م	العبارة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بالمرّة
١١	إن اعتماد محاسبة القيمة العادلة بوضعها الحالي في السوق الليبي من شأنه أن يساعد في القياس العادل ومن ثم الإفصاح عن المشتقات المالية حال اعتمادها.					
١٢	اعتماد فكر المحاسبة على أساس القيمة العادلة عوضا على أساس التكلفة التاريخية ساعد بوضوح في حل الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعديد من الأسواق العالمية.					
١٣	إن تبني المحاسبة على أساس القيمة العادلة من شأنه أن يجعل السوق الليبي أكثر تكاملا مع أسواق ذات كفاءة مالية على غرار ما حدث في اتفاقية بورصة إسطنبول، وهو ما ينعكس بالإيجاب على تنشيطه.					
١٤	إن زيادة عدد المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، الأفراد والمؤسسات له أثر إيجابي مباشر على زيادة عدد شركات السمسرة والوساطة المالية.					
١٥	إن طرح أوراق مالية لشركات أجنبية خلال السوق الليبي من شأنه أن يمكن المستثمرين تشكيل محفظة الاستثمارات وبذلك تقلل المخاطر.					